

شروط استعمال الموقع

1. عام

1.1 عند دخولك الى رابط "مناقصات وتعاقبات" و/او الى رابط "مناقصات سلطة المطارات" في موقع <http://www.iaa.gov.il/rashat/he-il/Rashot> (فيما يلي، معا: "الموقع" او "موقع المناقصات")، وقبل تنفيذ اية عملية في موقع المناقصات و/او استعمال الخدمات او المعلومات من اي نوع كان التي تقدم في موقع المناقصات يطلب منك قراءة شروط الاستعمال، بتمعن كبير، كما هو مفصل فيما يلي، بما في ذلك فحوى موقع المناقصات، الخدمات وإمكانيات الاستعمال الموجودة والمقدمة بواسطته (فيما يلي: "شروط الاستعمال").

1.2 شروط الاستعمال ترتب العلاقة بين سلطة المطارات صاحبة موقع المناقصات (فيما يلي: "السلطة")، وبين كل شخص و/او جهة تدخل الى الموقع و/او تستعمله و/او تستعمل المعلومات و/او الخدمات الموجودة فيه و/او المعروضة في نطاقه، من كل نوع وجنس، سواء الموجودة في الموقع او التي يمكن الحصول عليها عن طريق الموقع (فيما يلي: "المستعمل").

1.3 لذلك، فإن المستعمل الذي يدخل الى موقع المناقصات و/او الى رابط في موقع المناقصات و/او ينفذ عملية ما في موقع المناقصات و/او في المعلومات و/او الخدمات، من اي نوع كانت، الموجودة و/او المعروضة في موقع المناقصات و/او عن طريقه، يصرح ويلتزم بهذا، بشكل غير قابل للنقض، انه قرأ شروط الاستعمال، وانه يرغب في تنفيذ استعمال لأحد الخدمات المعروضة في إطاره، وكذلك الشروط الملائمة للاستعمال في كل واحدة من الخدمات المذكورة، كما تتم حثلنتها بين الحين والآخر. وانه موافق وملتزم بالعمل بموجبها، دون ان يكون لديه ادعاء و/او دعوى من اي نوع كان بما يتعلق بهذا الامر.

1.4 يحق للسلطة تغيير، من حين لآخر، شروط الاستعمال، بما في ذلك ودون الانتقاص، طريقة تشغيل الخدمات المعروضة في موقع المناقصات، مواعيدها وما شابه وذلك حسب تعليمات القانون، بما في ذلك أنظمة واجب المناقصات للعام – 1993 (فيما يلي: "اللائحة") و/او حسب رأيها الوحيد. المستعمل يتحمل مسؤولية الحثنة، بين الحين والآخر، بكل تغيير و/او ملائمة تنفذه السلطة في شروط الاستعمال ويتنازل المستعمل بهذا بشكل نهائي وكامل وغير قابل للنقض على كل ادعاء، كما يكون ممنوعا من طرح اي دعوى و/او طلب بما يتعلق بما ذكر. بما في ذلك مقابل كل تغيير و/او ملائمة يتم تنفيذها بعد موافقة المستعمل على شروط الاستعمال. يسري مفعول التغيير و/او الملائمة من موعد نشرها في موقع المناقصات.

1.5 دون الإنتقاص مما ذكر، تكون السلطة مخولة لوقف النشاط الذي يتم تنفيذه في موقع المناقصات، كله او جزء منه، بشكل مؤقت و/او دائم، في اي وقت، وذلك لغرض حثنة و/او تجديد و/او تصليح و/او ملائمة و/او نتيجة مضايقات، تواجد وصلاحيه موقع المناقصات و/او نتيجة تشويشات او فشل في شبكة الانترنت او شبكة الهاتف، من كل نوع وجنس والمستعمل يتنازل بهذا بشكل نهائي وغير قابل للنقض على كل ادعاء، كما يكون ممنوعا من طرح اي ادعاء و/او طلب بما يتعلق بهذا الامر.

1.6 من اجل إزالة الشك يوضح بهذا، بأن كل تناقض و/او عدم ملائمة، من اي نوع كان، بين شروط الاستعمال وبين التعليمات المفصلة في وثائق كل مناقصة علنية معينة تقوم السلطة بنشرها في موقع المناقصات (فيما يلي: «مناقصة علنية»)، تتغلب التعليمات المفصلة في وثائق المناقصة العلنية. كما يوضح بهذا، من اجل إزالة الشك، انه في حال حدوث اي تناقض و/او عدم ملائمة، من اي نوع وجنس، بين الفحاوى المفصلة في موقع المناقصات وبين شروط الاستعمال (بما في ذلك في شروط سياسة الخصوصية) تتغلب التعليمات المفصلة في شروط الاستعمال (بما في ذلك في شروط سياسة الخصوصية).

1.7 يوضح بهذا، ان استعمال صيغة المذكر في شروط الاستعمال يتم لأغراض الراحة فقط وليس كي يتسبب بالضرر و/او خلق تمييز من اي نوع.

2. الخدمات

2.1 تمكن السلطة كل مستعمل معني بذلك، من استعمال الخدمات المفصلة في موقع المناقصات، كما تتم تجديدها من قبل السلطة بين الحين والآخر، الكل حسب الشكل والشروط التي حددتها السلطة، حسب رأيها الوحيد، التام والمفصلة، في شروط الاستعمال. حتى هذا الموعد تشمل الخدمات التي يتم تزويدها في إطار الموقع كل هذه الامور كما هو مفصل في البنود 3-6 فيما يلي (فيما يلي معا: «الخدمات»):

2.1.1 الانضمام الى قائمة مشتركين والحصول على معلومات يتم الالتزام بتوزيعها لكل مشترك حسب التعليمات المفصلة لغرض ذلك في الأنظمة.

2.1.2 مشاهدة وثائق المناقصات العلنية التي تنشرها السلطة عن طريق موقع المناقصات، الكل حسب الالتزام حسب تعليمات الصلاحية.

2.1.3 دفع رسوم الاشتراك، التي تشكل شرطا أساسياً للمشاركة في كل مناقصة علنية يتم نشرها في موقع المناقصات، حسب تعليمات الصلاحية، بما في ذلك الحصول على توضيحات تتعلق بمناقصات علنية كما ذكر.

2.1.4 نشر معلومات وإعلانات حول المناقصات العلنية وكذلك إعلانات أخرى، الكل حسب الالتزام بتعليمات الصلاحية.

2.1.5 الانضمام لقائمة مقدمي عروض مصنفة، من اجل المشاركة في المناقصات المغلقة وفي إجراءات لتوجه تنافسي للحصول على عروض.

2.2 من اجل إزالة الشك يوضح بهذا انه يشترط لاستعمال موقع المناقصات والحصول على الخدمات، ان يمنح المستعمل موافقته الواضحة على شروط الاستعمال (بما في ذلك لشروط سياسة الخصوصية) بالإضافة لذلك، فإن الموافقة على استعمال موقع المناقصات وتزويد الخدمات مشروطة بتنفيذ التزامات المستعمل، حسب المواعيد والشروط المحددة في شروط الاستعمال.

2.3 إلغاء الخدمات

يحق للسلطة إلغاء تقديم اي من الخدمات و/او تأخير تزويد الخدمات للمستعمل، في كل حالة لا يقوم المستعمل بتنفيذ و/او خرق التزاماته المفصلة في شروط الاستعمال، كلها او جزء منها، وذلك دون الانتقاص من اي حق آخر تمتلكه السلطة حسب شروط الاستعمال كما ذكر و/او حسب القانون بما في ذلك ودون الانتقاص من حق السلطة المفصل في البند 0 أعلاه.

3. قائمة المشتركين

3.1 حسب تعليمات البند الفرعي 15(هـ) والبند الفرعي 15(و) من الأنظمة، تمكن السلطة كل مستعمل معني بذلك بالانضمام الى قائمة مشتركين تبدأ السلطة بإدارتها عن طريق موقع المناقصات، بدءا من يوم 1.6.2009.

3.2 المشترك الذي يتم شمله في قائمة المشتركين والذي يستوفي التزاماته حسب شروط الاستعمال، يكون مستحقا للحصول من السلطة على معلومات تلتزم السلطة بتوزيعها لكل مشترك حسب التعليمات المفصلة لغرض ذلك في الأنظمة، وذلك مباشرة الى عنوان البريد الالكتروني الذي سيتم إدخاله من قبل المستعمل في وقت الانضمام الى قائمة المشتركين (حسب صحة عناوين البريد الالكتروني) وتبعا لباقي تقييدات الكفالة المذكورة في شروط الاستعمال.

3.3 الانضمام لقائمة المشتركين ليس مقرونا بالدفع وإنما بعملية التسجيل الثابتة في إطاره، بما في ذلك تعبئة نموذج انضمام حسب التعليمات التي تظهر في موقع المناقصات تحت الرابط الذي يحمل العنوان "الانضمام لقائمة المشتركين" (فيما يلي "التسجيل").

3.4 سيطلب من المشترك في إطار التسجيل، تعبئة الحقول المخصصة لذلك بمعلومات شخصية تسمى "واجبة" والتي يتم تعليمها بعلامة نجمة (*) وهي: الاسم وعنوان البريد الالكتروني، بالإضافة لذلك "يحق للمشارك تعبئة الحقول المعدة لذلك بمعلومات شخصية تسمى "اختيار" والغير معلمة بإشارة النجمة (*) مثل: اسم التنظيم و/او المشتغل المرخص، رقم الهوية /رقم الشركة الخاصة، العنوان الكامل، رقم الهاتف، رقم الهاتف النقال، رقم الفاكس، سبب التسجيل، مجالات الاهتمام، يوضح بهذا ان تعبئة حقول الاختيار لا يعطي المشترك اية أفضلية على مشتركين آخرين ولن يسبب إرسال رسائل / الحصول عليها من قبل المشترك بوسائل أخرى غير المحددة بشكل واضح في إطار شروط الاستعمال.

3.5 تكون السلطة مخولة، كجزء لا يتجزأ من عملية التسجيل للموقع وكشروط لتقديم الخدمات، بالتحقق من هوية المستعمل حسب المعلومات التي سلمت لها من قبله.

3.6 مع نهاية التسجيل، يتم إرسال رسالة الكترونية الى عنوان البريد الالكتروني الذي سجله المستعمل خلال عملية التسجيل، مرفقا بطلب المصادقة على طلب التسجيل من قبل المستعمل. مع المصادقة على طلب التسجيل عن طريق رسالة الكترونية مرسله من قبل المستعمل، يتم ضم المستعمل الى قائمة المشتركين.

3.7 يحق للمستعمل، في اي وقت، طلب شطب اسمه من قائمة المشتركين حسب التعليمات الظاهرة في موقع المناقصات تحت الرابط الذي يحمل العنوان "شطب من قائمة المشتركين" (فيما يلي: "إزالة التسجيل").

3.8 يصرح المستعمل بهذا انه تم إعلامه ان شمله بشكل فعلي كجزء من قائمة المشتركين او إزالته منها، يتم خلال يوم عمل واحد من موعد إنهاء عملية التسجيل او عملية إزالة التسجيل كما هو مطلوب.

3.9 لن تكون السلطة مسؤولة بأي حال وبأي شكل وطريقة لأي ضرر و/او خطأ و/او خسارة و/او تكاليف و/او دفع، من اي نوع كان، يتم التسبب بها للمشارك و/او من يعمل من قبله و/او التي تحملها المستعمل، بسبب اي خطأ و/او تهاون، من اي نوع كان، بشكل مباشر و/او غير مباشر، من الخدمات التي تزودها السلطة حسب هذا البند 3، والمستعمل يتنازل بهذا بشكل غير قابل للنقض كما يكون ممنوعا من طرح اي إدعاء و/او دعوى، من اي نوع كان بما يتعلق بذلك. ليس في مقدور هذا البند ان ينتقص من شروط تحديد المسؤولية المذكورة في البند 9 لاحقا، ومن باقي حقوق السلطة حسب وثائق المناقصة العلنية المقصودة و/او حسب شروط الاستعمال و/او حسب القانون.

4. مشاهدة وثائق المناقصة العلنية وطباعتها

4.1 حسب تعليمات البند الفرعي 17(أ) من الأنظمة، تمكن السلطة كل مستعمل معني بذلك من مشاهدة وثائق المناقصة العلنية التي تنشرها في موقع المناقصات، عن طريق الضغط على الرابط الملائم الذي يحمل اسم كل مناقصة علنية. كما يحق للمستعمل طباعة وثائق المناقصة حتى في الحالات التي اختار فيها المشاركة في المناقصة، تقديم عرضه للمناقصة عن طريقها حسب التعليمات المذكورة لغرض ذلك في وثائق المناقصة.

4.2 مشاهدة وثائق المناقصة العلنية المنشورة في موقع المناقصات وطباعتها غير مقرونة بالدفع، وذلك دون الانتقاص من تعليمات البند 8.9 لاحقا.

4.3 مشاهدة وثائق المناقصة العلنية وطباعتها، ممكنة ايضا في مكاتب السلطة، حسب وخاضع للتعليمات المفصلة لهذا الغرض في الإعلان حول المناقصة العلنية المقصودة التي تنشر في موقع المناقصات، حسب تعليمات البند 15 من الأنظمة، تحت الرابط الذي يحمل العنوان "إعلانات لوجستية" او "إعلانات تجارة وتطوير تجاري" (فيما يلي معا: "إعلانات السلطة"). يحق للسلطة جباية دفع مقابل طباعة وثائق المناقصة في مكاتبها، حسب الأسعار المتبعة في السلطة بين الحين والآخر.

4.4 مع تصديق شروط الاستعمال، يصرح المستعمل ويلتزم بهذا، بشكل نهائي وتام وغير قابل للنقض، انه يعلم ان مشاهدة وثائق المناقصة وطباعتها لن تمكنه بأي صورة وشكل، من المشاركة في المناقصة العلنية. يمكن المشاركة في المناقصة العلنية فقط بعد دفع "رسوم الاشتراك" حسب التعليمات الظاهرة في موقع الانترنت تحت الرابط الذي يحمل العنوان "دفع مقابل المشاركة في المناقصة" أو في مكاتب السلطة، الكل حسب تعليمات البند 5 لاحقا. يتحمل المشارك المسؤولية الوحيدة والتامة لكل ضرر و/او فقدان و/او مصاريف و/او خسارة، من اي نوع كان، التي يتحملها نتيجة عدم المحافظة على تعليمات البند 4.3، ويتنازل بهذا بشكل نهائي، تام وغير قابل للنقض ويكون ممنوعا من طرح اي إدعاء و/او دعوى، من اي نوع كان بما يتعلق بذلك. لن يكون بإمكان ما ذكر في هذا البند من الانتقاص من شروط تحديد المسؤولية المذكورة في البند 9 لاحقا، ومن باقي حقوق السلطة حسب وثائق المناقصة المعنية و/او حسب تعليمات الاستعمال و/او حسب القانون.

4.5 يمكن مشاهدة وثائق المناقصة العلنية وطباعتها، في موقع المناقصات وفي مكاتب السلطة، خلال الفترة التي خصصتها السلطة لكل مناقصة علنية، حسب وتبعاً للتعليمات المفصلة لغرض ذلك في إعلان السلطة حول المناقصة العلنية المقصودة. يحق للسلطة في أي وقت وحسب رأيها الوحيد، تغيير الفترة الزمنية للمشاهدة وطباعة وثائق المناقصة وعن طريق المصادقة على شروط الاستعمال فإن المستعمل يتنازل بهذا بشكل تام، نهائي وغير قابل للنقض ويكون ممنوعاً من طرح أي إدعاء و/أو دعوى، من أي نوع كان، بما يتعلق بذلك.

4.6 كل توضيح و/أو تغيير و/أو حثنة يتم توزيعها في إطار المناقصة العلنية، يتم إرفاقها كجزء لا يتجزأ من وثائق المناقصة الموجودة في مكاتب السلطة وفي موقع المناقصات، بشكل يمكن كل شخص من مشاهدة وثائق المناقصة وأي توضيح و/أو تغيير و/أو حثنة يتم نشرها في إطار المناقصة حتى الموعد المذكور.

4.7 تود السلطة إعلام المستعملين، انه يمكن ان قسماً من وثائق المناقصة لا يمكن ان تتوفر لمشاهدة الجمهور في موقع المناقصات التابع للسلطة، وذلك لأسباب تحددها السلطة حسب رأيها الوحيد والمطلق. المستعمل الذي يود المشاركة في المناقصة العلنية ذات العلاقة يطلب منه تقديم وثائق المناقصة المذكورة في إطار العرض، وذلك كشرط للمشاركة في المناقصة العلنية. سيتم التعبير عن الإعلان عن طريق نشر جزئي لوثائق المناقصة العلنية في إعلانات السلطة حول المناقصة العلنية ذات العلاقة.

تقع على عاتق كل مشترك، المسؤولية الكاملة والوحيدة لمشاهدة الإعلان عن المناقصة العلنية ذات العلاقة، طالما ان المستعمل معني بالمشاركة في المناقصة العلنية، مشاهدة والحصول على وثائق المناقصة، بالشكل والمواعيد المذكورة لغرض ذلك في الإعلان المذكور.

4.8 يوضح بهذا من أجل إزالة الشك، ان المستعمل لن يكون مستحقاً بأي شكل كان، تنفيذ أي تغيير، من أي نوع، في وثائق المناقصة العلنية (بما في ذلك كل توضيح ينشر في إطارها). يشرح بهذا، دون الانتقاص مما ذكر أعلاه، ان النسخة المكتوبة من وثائق المناقصة العلنية (بما في ذلك كل توضيح نشر في إطارها) يتم وضعه في صندوق المناقصات التابع للسلطة، يكون بشكل وحيد ومطلق، النسخة الملزمة لغرض كل مناقصة علنية ذات علاقة. النسخة من الوثائق التي طبعتها المستعمل عن طريق موقع المناقصات او التي حصل عليها في مكاتب السلطة، لن تكون قادرة على ان تشكل بديلاً و/أو التغلب بأي شكل على النص الملزم للنسخة المكتوبة من وثائق المناقصة ذات العلاقة (بما في ذلك أي توضيح نشر في إطارها) وتم وضعه في صندوق المناقصات التابع للسلطة.

5. المشاركة في المناقصة العلنية ودفع رسوم الاشتراك

5.1 المشاركة في المناقصة العلنية مشروطة بدفع رسوم الاشتراك بالمبلغ المذكور لغرض ذلك في وثائق المناقصة العلنية ذات العلاقة. مشاهدة وثائق المناقصة وطباعتها، كما هو مفصل في البند 4 أعلاه، لا تمكن، بحد ذاتها، بأي شكل من المشاركة في المناقصة العلنية.

5.2 يمكن لكل مستعمل يود المشاركة في المناقصة العلنية، ان يقوم بنفسه و/أو عن طريق من يمثله بدفع رسوم الاشتراك حسب التعليمات الظاهرة في موقع المناقصات تحت الرابط الذي يحمل العنوان «الدفع مقابل المشاركة في المناقصة» (لكل

مناقصة ذات علاقة) او بالمقابل في مكاتب السلطة، بالشكل والمواعيد المفصلة لغرض ذلك في الإعلان عن المناقصة العلنية ذات العلاقة. لن تتم إعادة رسوم الاشتراك بأية حالة، ما عدا إذا تقرر غير ذلك وبشكل مفصل في وثائق المناقصة ذات العلاقة او شروط الاستعمال.

حتى هذا الموعد، فإن دفع رسوم الاشتراك في المناقصات التي يصل مبلغ رسوم المشاركة فيها الى اكثر من 15,000 شيكل جديد (يشمل ضريبة القيمة المضافة) يتم دفعها في مكاتب السلطة فقط بالشكل والمواعيد المذكورة في وثائق المناقصة وفي الإعلان عن المناقصة العلنية ذات العلاقة.

5.3 يمكن دفع رسوم الاشتراك في موقع المناقصات وفي مكاتب السلطة خلال الفترة التي تخصصها السلطة لكل مناقصة علنية، حسب التعليمات المفصلة لهذا الغرض في الإعلان حول المناقصة العلنية ذات العلاقة. يجب إنهاء عملية تسجيل رسوم الاشتراك بشكل تام، قبل الموعد الأخير الذي عينته السلطة لدفع رسوم الاشتراك.

يحق للسلطة بأي وقت وحسب رأيها الوحيد، تعديل الفترة المخصصة لدفع رسوم الاشتراك ومع موافقة المستعمل على شروط الاستعمال فإنه يتنازل بشكل تام ونهائي وغير قابل للنقض ويكون ممنوعا من طرح اي إدعاء و/او دعوى، من اي نوع، بما يتعلق بذلك.

5.4 يتم الدفع عن طريق بطاقة الاعتماد و/او بكل طريقة دفع أخرى تصادق عليها السلطة. يوضح بهذا انه كلما تم دفع المقابل عن طريق بطاقة الاعتماد لن يتم حفظ معطيات بطاقة الاعتماد، بعد الدفع، في مخازن معلومات السلطة.

5.5 في إطار ومن اجل دفع رسوم الاشتراك، يجب تعبئة الحقول المعدة للمعلومات الشخصية المعروفة على انها ليست "واجب" عن طريق النجمة (*) وهي: رقم الهوية/الشركة الخاصة، اسم مقدم العرض، اسم الوسيط وطرق الاتصال معه، عنوان مقدم العرض، البريد الالكتروني وما شابه. في حال دفع رسوم الاشتراك في مكاتب السلطة سيتم تسليم تلك المعلومات مع الدفع.

5.6 لغرض دفع رسوم الاشتراك، يمكن ان تقوم السلطة باستعمال أجهزة محوسبة ومواقع انترنت تابعة لأطراف ثالثة، بما في ذلك لهذا الغرض، حاسوب الدفعات الحكومية. مع موافقته على شروط الاستخدام يوافق المستعمل على ما ذكر ويخول السلطة تمكين الدفع عن طريق أطراف ثالثة وتمكين تسليم المعلومات المطلوبة لهذا الغرض، كما ذكر من قبل المستعمل و/او من يعمل من قبله، لأطراف ثالثة كما ذكر.

5.7 ترسل السلطة الى العنوان الذي ذكر في إطار البند 5.5 أعلاه، فاتورة حول دفع رسوم الاشتراك وهي مختومة باسم السلطة، من قبل ممثل السلطة الذي دفعت له رسوم الاشتراك، بالإضافة لذلك تقوم السلطة بإصدار تصديق بواسطة موقع المناقصات حول دفع رسوم الاشتراك.

5.8 على المشترك إرفاق عرضه بالفاتورة التي تلقاها حسب تعليمات البند 5.6 أعلاه او تصديق حول دفع رسوم الاشتراك، كما صدرت من قبل موقع المناقصات.

5.9 بعد دفع رسوم الاشتراك، يحق للسلطة لكنها ليست مجبرة، الكل حسب رأيها الوحيد والتام، ارسال، للمشارك الذي دفع بنفسه و/او عن طريق من يمثله رسوم الاشتراك والذي قام بتسليم تفاصيله كما هو مطلوب، اي توضيح و/او تعديل و/او تصحيح و/او تجديد تقوم بها السلطة، في وثائق المناقصة بمبادرتها و/او كرد على اسئلة مشتركين في المناقصة، سواء نشرت في موعد يسبق دفع رسوم الاشتراك وسواء بعده. سيتم ارسال توضيح و/او تعديل و/او تغيير و/او تصحيح و/او تجديد للمستعملين الملائمين بطريقة محوسبة و/او بواسطة الفاكس و/او باي طريقة اخرى تختارها السلطة، حسب رأيها الوحيد والتام. يحق للسلطة ارسال توضيح و/او تعديل و/او تغيير و/او تصحيح و/او حثنة بوسائل مختلفة لمشاركين مختلفين في نفس المناقصة العلنية.

5.10 على الرغم مما ذكر في البند 5.9 أعلاه يوضح بهذا أن كل توضيح و/او تعديل و/او تغيير و/او تصحيح و/او حثنة تنفذها السلطة، بمبادرتها و/او كرد على أسئلة المشاركين في المناقصة، سيتم نشرها في موقع المناقصات التابع للسلطة. نشر توضيح و/او تعديل و/او تغيير و/او تصحيح و/او حثنة عن طريق موقع المناقصات سيعتبر كأنما أرسل لمعرفة كل واحد من المستخدمين، وفي كل الأحوال يتحمل المستخدمون المسؤولية الكاملة والوحيدة، لمتابعة التجديد بأنفسهم، في كل وقت، بما يتعلق بوجود توضيح و/او تعديل و/او تغيير و/او تصحيح و/او حثنة، دون أن يكونوا متعلقين بتصرفات السلطة، وفي نطاق ذلك، تقديم لاقتراحهم بعد أن وزن كل توضيح و/او تعديل و/او تغيير و/او تصحيح و/او حثنة كما ذكر، وهم يتنازلون بذلك بشكل غير قابل للإبطال ويمتنعون عن تقديم أي إدعاء و/او دعوى، من كل نوع كان، بما يتعلق بهذا الموضوع.

5.11 لن تكون السلطة مسؤولة بأي حال من الأحوال وبأي شكل من الأشكال عن أي ضرر و/او فقدان و/او تكاليف و/او دفعات، من أي نوع كان، تم التسبب بها للمستخدم و/او من يعمل من قبله و/او التي تكبدها المستخدم، او من يعمل من قبله، بسبب أي خطأ و/او سهو، او نسيان، من أي نوع كان، تم التسبب بها بشكل مباشر و/او غير مباشر، عند تسليم التفاصيل المذكورة في البنود 5.4 – 5.5 أعلاه، بما في ذلك بالنسبة لهذه المسألة: بسبب عدم استيعاب تفاصيل المستخدم التي تم تسليمها في إطار دفع رسوم الاشتراك وأو بسبب أي فشل آخر تم التسبب به بما يتعلق بدفع رسوم الاشتراك، والمستخدم يتنازل بهذا ويمتنع بشكل غير قابل للإبطال عن تقديم أي إدعاء و/او دعوى، من أي نوع كان، بما يتعلق بهذا الموضوع. ما ذكر في هذا البند لا ينتقص من شروط تحديد المسؤولية المذكورة في البند 9 فيما يلي، ومن باقي حقوق السلطة حسب وثائق المناقصة ذات الشأن و/او حسب شروط الاستخدام و/او حسب القانون.

6. نشر إعلانات في موقع المناقصات

6.1 حسب التعليمات المذكورة لهذا الغرض في البند 24 أ (أ) من الأنظمة، تمكن السلطة كل مستخدم معني بذلك من الدخول إلى موقع المناقصات، دون مقابل، ومشاهدة الإعلانات المختلفة التي تنشرها السلطة في موقع المناقصات والتي يقع واجب نشرها على السلطة حسب الأنظمة.

6.2 ستقوم السلطة، في نطاق الإعلانات المذكورة في البند 6.1 أعلاه، بنشر توضيحات و/او تعديلات و/او تصحيحات و/او حثنة للمناقصات العلنية، وتسري بما يتعلق بهذا الموضوع تعليمات البنود 5.9 – 5.11 أعلاه.

6.3 حسب تعليمات البند 24 ب (د) من الأنظمة ستوفر السلطة مساعدة للمستخدمين من ناحية الحوسبة المطلوبة لغرض قراءة الإعلانات التي تنشر في موقع المناقصات ولهذا الغرض فقط.

لغرض الحصول على مثل هذه المساعدة، يمكن للمستخدم التوجه بين الأيام الأحد – الخميس (ما عدا الأعياد، أمسيات الأعياد وأيام العطل الإضافية في السلطة) بين الساعات 9:00 – 16:00، بواسطة هاتف رقم 03-9750075، للسيدة ايبيلت أفيدان

7. قوائم مقدمي عروض مصنفة

7.1 حسب تعليمات البند 16 من الأنظمة، تدير السلطة عن طريق موقع المناقصات، قائمة مقدمي عروض مصنفة، معدة حسب التخصصات المختلفة التي تلائم أغراض ونشاطات السلطة في مجالات مختلفة، كما يتم تحديدها حسب رأيها الوحيد (فيما يلي: «قائمة مقدمي العروض»)، بشكل يمكن المستعملين الذين تم تصنيفهم من قبل السلطة كما ذكر، المشاركة في مراحل المناقصة المغلقة وكذلك في مراحل التوجه التنافسي للحصول على عروض تنطبق لمجال تخصصهم التي تم اعداد قوائم مقدمي عروض بصدها (فيما يلي معا: «مراحل التعاقد»)، والكل خاضع لإجراءات التعاقد القائمة في السلطة وخاضع لباقي التعليمات المذكورة لأجل ذلك في الأنظمة.

7.2 يوضح بهذا بشكل واضح، ان كل قوائم مقدمي العروض القديمة التي استعملتها السلطة حسب تعليمات الانتقال التي تقررت في اطار التعديل سيتم إلغاؤها بشكل نهائي بدءاً من يوم 8.2.2010. لذلك، ، يمكن للمستعمل المشاركة بأي مرحلة من مراحل الإتصال (في حال تمت إدارتها من قبل السلطة) فقط في حال تم تصنيف المستعمل وشمله بشكل فعلي كجزء من قائمة مقدمي العروض ذات العلاقة.

7.3 المستعمل المعني بشمله في اي من قوائم مقدمي العروض، عليه الدخول الى الرابط الذي يحمل الاسم: «انواع التعاقدات وتقديم طلب للانضمام الى قوائم مقدمي العروض» وبعد ذلك الى الرابط الذي يحمل اسم «الانضمام لقائمة مقدمي العروض»، يمكن للمستعمل في إطارها فحص مجال التخصص ذو العلاقة لقائمة مقدمي العروض المعني ان يتم شمله في إطارها عن طريق الدخول الى الرابط الذي يحمل اسم «وصف وطلبات»، الذي يتطرق الى المجالات المقترحة من قبل السلطة كما تظهر تحت عنوان «عرض واختيار أنواع الاتصالات».

7.4 بعد إختيار مجال التخصص ذو العلاقة، ومن اجل الانضمام الى قائمة مقدمي العروض، يقوم مقدم العرض بالدخول الى الرابط الذي يحمل اسم «تسجيل» في مجال التخصص ذو العلاقة.

7.5 كجزء لا يتجزأ من عملية التوجه، تكون السلطة مخولة على تصديق هوية المستعمل حسب المعلومات التي ذكرها. في حال كون المستعمل مسجلاً في الموقع سيطلب منه في البداية التشخيص عن طريق كتابة رقم «ملف الخصميات / المشتغل المرخص» وكذلك كتابة «الرقم السري» في المكان المعد لذلك في الصفحة التي تحمل العنوان «تشخيص» وفي فرع «الدخول للمشارك ذو الرقم السري» في حال لم يكن المشترك مسجلاً في الموقع، سيطلب منه في البداية التسجيل للموقع، من اجل الحصول على رقم سري، وذلك عن طريق كتابة «رقم الخصميات و/او رقم المشتغل المرخص» وكتابة الحروف

(CAPTCHA) في المكان المعد لذلك في الصفحة التي تحمل عنوان "تشخيص" وفي فرع "الدخول لمقدم عرض جديد (الذي يود الانضمام لأول مرة لقائمة مقدمي العروض). بعد ارسال التفاصيل المذكورة، سيتم ارسال رسالة الكترونية الى البريد الالكتروني الذي ذكره المستعمل وفيها الرقم السري الذي يمكن للمستعمل التشخيص لغرض تقديم طلب الانضمام الى قائمة مقدمي العروض.

يمكن لكل مستعمل في اي وقت استعادة / تغيير الرقم السري / البريد الالكتروني في الصفحات التي تحمل، بشكل ملائم، عنوان "استعادة و/او تغيير رقم سري/ بريد الكتروني لمقدم عرض" حسب التعليمات المذكورة في إطارها

7.6 يقدم المستعمل عن طريق موقع المناقصات وحسب الشروط المذكورة في إطاره، توجهها رسميا الى السلطة يطلب بموجبه ان يتم شمله في قائمة مقدمي العروض في مجال التخصص ذو العلاقة. يقوم المشترك في إطار التوجه بإرفاق اية معلومات، تفاصيل او مستندات ذات علاقة. كما يعبئ بدقة بالغة كل باقي الشروط والتعليمات المطلوبة في الموقع لغرض اكمال عملية التوجه لمجال التخصص ذو العلاقة (فيما يلي: بالتالؤم: "شروط التصنيف" و "عملية التوجه") بعد إدخال المعلومات والوثائق كما ذكر، يكتب المستعمل في الرابط الذي يحمل كلمة "ارسل" من اجل ارسال طلبه للانضمام الى قائمة مقدمي العروض، يوضح بهذا، ان المشاركة في إجراءات التوجه غير مقرونة بالدفع

7.7 مع نهاية عملية التوجه كما هو مطلوب وارسال الطلب، يتم الحصول على تصديق محوسب بشأن استلام الطلب عن طريق الكتابة "تم قبول تفاصيلك بنجاح. سيتم فحص شملك في قائمة مقدمي العروض المصنفة وسيتم ارسال اعلان حول القرار بما يتعلق بالطلب" وذلك دون الانتقاص من بند 7.9 وبند 7.12 فيما يلي

7.8 المستعمل المعني بشمله في عدد من القوائم سيطلب منه تنفيذ التوجه لكل مجال اختصاص ذو علاقة وبالإضافة لذلك، إستيفاء شروط التصنيف التي حددها الموقع لكل مجال اختصاص.

7.9 يوضح بهذا، ان المستعمل الذي لا يكمل عملية التوجه كما يجب، بما في ذلك عدم إرفاق و/او تسليم كما يطلب للمعلومات والوثائق المطلوبة في إطار عملية التوجه ذات العلاقة – سيتم شطب توجهه بشكل تام ولن يتم بحثه، وكل ذلك دون الانتقاص من الصلاحية التامة والوحيدة للسلطة للتوجه لاي من المشتركين من اجل الحصول على شرح و/او من اجل طلب اكمال التفاصيل الاضافية كشرط لفحص توجه المشترك، الكل حسب الرأي الوحيد والتام للسلطة. من اجل ازالة الشك يوضح بهذا انه لا يكفي تصديق انهاء عملية التوجه، عن طريق الكتابة "تم استيعاب تفاصيلك بنجاح" كي يشكل اثباتا و/او تصديقا من اي نوع كان على صلاحية عملية التوجه كما تم من قبل المستعمل.

7.10 يتم تجديد قوائم المستعملين كل نصف سنة خلال شهر كانون الثاني وخلال شهر تموز او في اي موعد آخر تامر به السلطة في الموقع (فيما يلي معا: "مواعيد التجديد"). على المشترك اتمام عملية التوجه بكاملها حسب التعليمات المفصلة في الموقع، قبل الموعد الذي حدد لهذا الغرض في عملية التوجه ذات العلاقة (فيما يلي: "الموعد الأخير لتقديم التوجه"). المستعمل الذي يكمل عملية التوجه كما هو مطلوب بعد الموعد الاخير لتقديم التوجه، يتم فحص طلبه بالتطرق الى موعد التجديد الأقرب الى موعد التوجه.

7.11 تقوم السلطة بعد الموعد الاخير لتقديم التوجه، بفحص طلبات المستعملين التي قدمت كما هو مطلوب في الموعد المحدد، وتتخذ قرارا، قبل موعد التجديد القريب، حول تصنيف وشمل المستعمل في قائمة مقدمي العروض ذات العلاقة، يتم ارسال قرار السلطة للمستعمل بالموعد والوسائل التي تقررها السلطة بين الحين والآخر وحسب رايها الوحيد والتام، يشرح بهذا انه يتم فقط شمل المستعمل الذي استوفى كل شروط التصنيف حسب راي السلطة، في قائمة مقدمي العروض ذات العلاقة.

7.12 تكون السلطة مخولة لكنها ليست مجبرة في اي وقت وحسب رايها الوحيد والتام لتعديل و/او حثنة شروط التصنيف و/او عملية التوجه و/او فصل و/او توحيد مجالا التخصص و/او قوائم المزودين الجديدة و/او خلق مجالات تخصص وقوائم مزودين جديدة و/او مكملة. في حال تنفيذ السلطة استعمالا لأحد حقوقها المذكورة، تكون مخولة لإخراج مستعملين الذين تم تصنيفهم في قائمة مقدمي عروض جديدة و/او نقلهم الى قائمة مقدمي عروض مختلفة و/او مجددة و/او جديدة، وذلك حتى بدون إعلام المستعمل. بالاضافة لذلك، في حال عدم استيفاء شروط التصنيف الجديدة و/او المجددة كما ذكر، طلب معلومات ووثائق إضافية منهم كشرط لإبقائهم في احدى قوائم مقدمي العروض كما ذكر، الكل حسب رأي السلطة الوحيد والتام.

دون الانتقاص من شمولية البند 7.12 اعلاه، تكون السلطة مخولة لتحديد فترة صلاحية مستعمل في قائمة مقدمي العروض و/او اشتراط تجديدها بشروط معينة. بما في ذلك امكانية طلب تفاصيل ووثائق محتلنة من مقدمي العروض، حول استيفائهم لشروط التصنيف و/او شروط التصنيف المجددة او الجديدة، وذلك كشرط لإبقائهم في قائمة المزودين، الكل حسب راي السلطة الوحيد والتام ودون ان يطلب منها ارسال رسالة للمستعملين. دون الانتقاص من شمولية ما ذكر، يحق للسلطة في اي وقت، حسب رايها الوحيد والتام اخراج مستعمل من قائمة مقدمي العروض في حال اعتقدت انه لا يستوفي شروط اي من شروط التصنيف، دون ان يطلب منها ارسال اعلان للمستعمل حول ذلك.

7.13 يشرح بهذا بشكل نهائي، تام وغير قابل للنقض، ان تقديم الطلب بحد ذاته و/او المشاركة في عملية التوجه لا تكفي من اجل الموافقة على تصنيف المستعمل كجزء من قائمة مقدمي العروض الجديدة. فقط المستعمل الذي حصل على التصديق الصريح للسلطة سيتم شمله في قائمة مقدمي العروض ذات العلاقة ويكون خاضعا لشروط الموافقة. كما يوضح بهذا ان شمل المستعمل في قائمة مقدمي عروض لا يشكل اي وعد و/او التزام من قبل السلطة بمشاركته في عملية التعاقد و/او اية عملية تديرها السلطة (في حال ادارتها). يتم تحديد طريقة وشروط مشاركة المستعملين في عملية التعاقد ومواعيدها من قبل السلطة وحسب رايها الوحيد، بين الحين والآخر، وبالتطرق لكل عملية التعاقد، يشرح بهذا، ان السلطة تكون مخولة اشتراط مشاركة المستعملين المشمولين في قائمة مقدمي عروض جديدة بشروط مسبقة وشروط إضافية يتم تحديدها في اطار كل واحدة من عمليات التعاقد، الكل حسب راي السلطة الوحيد والتام.

7.14 في حال حدث تغيير في المعلومات و/او الوثائق و/او التفاصيل الإضافية للمستعمل، سواء في إطار التوجه او في موعد بعد تصنيف المستعمل في قائمة مقدمي عروض، يتحمل المستعمل المسؤولية التامة والوحيدة لتجديد المعلومات، الوثائق والتفاصيل، وذلك عن طريق التعليمات المفصلة في موقع المناقصات تحت الرابط الذي يحمل العنوان "تجديد تفاصيل مقدمي العروض".

7.15 يوضح بهذا، ان السلطة تكون مخولة، في اي وقت، بشطب اي واحد من المستعملين من قائمة مقدمي عروض او اكثر، حسب القانون ولأسباب تقررها السلطة لغرض ذلك حسب رايها الوحيد والتام. يتم إرسال إعلان حول شطب مستعمل من قائمة مقدمي العروض للمستعمل في الموعد، الشكل والشروط التي تحددها السلطة.

7.16 يحق للمستعمل في اي وقت، طلب شطب اسمه من قائمة مقدمي العروض او اكثر حسب التعليمات الواردة في موقع المناقصات تحت الرابط الذي يحمل العنوان «شطب من قائمة مقدمي العروض».

7.17 تكون قائمة مقدمي العروض المجددة صحيحة ليوم العمل السابق وتكون مفتوحة لمشاهدة المستعملين في اي وقت في موقع المناقصات تحت الرابط «قائمة مقدمي العروض المصنفة».

7.18 لن تكون السلطة مسؤولة باي حال واي شكل لكل ضرر و/او خطأ و/او ضياع و/او تكاليف و/او دفع، من اي نوع كان ، تم التسبب بها للمشارك و/او من يعمل من قبله و/او التي تحملها المستعمل، بسبب خطأ و/او غلطة و/او إنقاص، من اي نوع كان، التي تم التسبب بها بعلاقة مباشرة و/او غير مباشرة، مع الخدمات التي تزودها السلطة حسب هذا البند 7، بما في ذلك بسبب خلل و/او نقصان في التفاصيل والمعلومات التي سلمها المستعمل في اطار عملية التوجه، والمستعمل يتنازل بهذا بشكل غير قابل للنقض ويكون ممنوعا من طرح اي ادعاء و/او دعوى من اي نوع كان، بما يتعلق بذلك. لن يكون بامكان ما ذكر في هذا البند من اجل الانتقاص من شروط تحديد المسؤولية المذكورة في البند 9 ادناه ومن باقي حقوق السلطة حسب الوثائق ذات العلاقة لعملية التعاقد و/او حسب شروط الاستعمال و/او حسب القانون.

8. سياسة الخصوصية

8.1 تحترم السلطة خصوصيات المستخدمين الذين يدخلون الى موقع المناقصات و/ او الذين يستعملون الخدمات المختلفة التي تعرض ضمنه. تهدف الشروط المفصلة في سياسة الخصوصية هذه، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من شروط الاستخدام، استعراض الطريقة التي تقوم السلطة بها باستعمال المعلومات التي تسلم لها من قبل المستخدمين في الموقع و/ او التي يتم جمعها من قبلها أثناء استعمال الموقع، بما في ذلك في إطار انضمامهم لقائمة المشتركين و/ او لغرض انضمامهم كمشاركين في المناقصات العلنية عن طريق دفع رسوم الاشتراك وكذلك طريقة استعمال المستخدم للمعلومات الموجودة في موقع المناقصات و/ او التي يتم تعرضه لها عن طريق الموقع.

8.2 يوضح بهذا أنه لا يسري على المستخدم أي واجب حسب القانون لتسليم أي معلومات تتعلق بتقديم أي من الخدمات وكذلك ان تسليم المعلومات متعلق برغبة وموافقة المستخدم.

مع ذلك، تشكل الحقول « الإلزامية» في عملية التسجيل لعدد من الخدمات (قائمة المشتركين ورسوم الاشتراك في المناقصات العلنية) شرطا إجباريا لاستعمال الخدمات المذكورة.

8.3 يصرح المستخدم ويتعهد بهذا، ان كل المعلومات التي سيسلمها و/ أو يحتلنها في موقع المناقصات، بما في ذلك ودون الإنتقاص من علاقتها مع الخدمات ذات الشأن التي تعرض في نطاقه، ستكون صادقة ودقيقة وأيضا أنه قام بالتسجيل و\ أو سلم المعلومات بإسمه، مقابل نفسه فقط وليس بأسم و/ او، بدلا من أطراف ثالثة، ما عدا الحالات التي تم السماح له بها بعمل

ذلك، بشكل واضح، في شروط الاستعمال و / أو في تعليمات التسجيل / الانضمام للخدمات ذات الشأن. سيتم الاحتفاظ بالمعلومات التي يسلمها المستخدم وكذلك معلومات إضافية تتكدس حوله في مخزن المعلومات التابع للسلطة وسيتم استعمالها حسب سياسة الخصوصية هذه وحسب تعليمات القانون.

8.4 يحق للسلطة استعمال المعلومات التي سلمت من قبل المستخدم وقت التسجيل للحصول على أي من الخدمات و/أو المعلومات الإضافية التي تكدست حول المستخدم خلال استعمال الموقع من أجل تحسين، إثراء وتعديل الخدمات المقترحة في الموقع وكذلك من أجل حثنة المستخدم بما يتعلق بالخدمات الإضافية المقترحة من قبل السلطة/ أو من يمثلها و/أو من قبل أطراف ثالثة، حسب تعليمات القانون، شريطة ان لا تقوم السلطة بشكل متعمد بتسليم التفاصيل الشخصية للمستخدم لأطراف ثالثة كما ذكر، ودون أن ينتقص ذلك من استعمال المعلومات لأغراض إحصائية، لمتطلباتها الخاصة و/ أو عن طريق نقلها لأطراف ثالثة. وذلك شريطة ان لا يتم التعرف على المستخدم و/ أو تفاصيل هويته عن طريق المعلومات المنقولة.

8.5 تسليم معلومات لطرف ثالث

تقوم السلطة باتخاذ الإجراءات المعقولة من اجل المحافظة على خصوصية المستخدم حسب تعليمات قانون حماية الخصوصية – 1981 (فيما يلي " قانون حماية الخصوصية") وكذلك من أجل منع نقل المعلومات لأطراف ثالثة (بكل ما يتعلق بما تحويه المعلومات من تفاصيل يمكن من خلالها التعرف على المستخدم) ما عدا الحالات التالية :

8.5.1 حسب طلب المستخدم (بموافقة السلطة) و/أو بموافقة الصريحة.

8.5.2 في كل حالة يقوم المستخدم بخرق شروط الاستعمال و/ أو في الحالات التي يقوم بها المستخدم او يحاول المستخدم و/أو من يعمل من قبله، بواسطة موقع المناقصات و/أو بما يتعلق به، بتنفيذ نشاطات تتعارض مع تعليمات الاستخدام و/أو تعليمات القانون.

8.5.3 بسبب أمر قضائي يأمر السلطة بتسليم المعلومات لأطراف ثالثة.

8.5.4 بسبب أي خلاف، إدعاء، دعوى، طلب و/أو إجراءات قضائية تتم بين المستخدم و/أو من يمثلها وبين السلطة و/أو من يمثلها.

8.5.5 في كل حالة تعتقد بها السلطة ان تسليم المعلومات ضروري من اجل منع الأذى والضرر لممتلكات و/ أو جسد السلطة، المستخدم و/ أو أطراف ثالثة.

8.5.6 في حال قيام السلطة بتحويل و/أو توجيه السلطة لطرف ثالث لنشاطاتها و/ أو حقوقها وواجباتها تجاه المستخدم، لأطراف ثالثة. بما يتعلق بموقع المناقصات شريطة ان تتعهد الأطراف الثالثة بتنفيذ التعليمات المفصلة في سياسة الخصوصية هذه.

8.6 فحوى ومواقع لأطراف ثالثة

8.6.1 من الممكن ان تقوم السلطة بالسماح لأطراف ثالثة بإدارة جهاز دعاية ونشر مختلف في موقع المناقصات وكذلك إدخال و/أو توجيه المستخدم ، عن طريق الموقع، لمواقع لأطراف ثالثة (بمعرفة المستخدم أو بعدم معرفته) و/أو الى فحوى و/أو خدمات، من أي نوع كان، يتم نشرها و/أو يتم عرضها في مواقع تابعة لأطراف ثالثة و/أو استعمال مواقع لأطراف ثالثة لغرض تقديم أي من الخدمات (بمعرفة المستخدم أو عدم معرفته، بما في ذلك ما ذكر في البند 5.6 أعلاه)، فحوى، خدمات، مقالات، دعايات و/أو نشر يشاهدها المستخدم أثناء زيارة موقع المناقصات وكذلك المواقع التي تتصل بها الفحوى، المقالات، الدعايات و/أو المنشورات كما ذكر و/أو تقدم بواسطتها اي من الخدمات، الموجودة في حواسيب تلك الأطراف الثالثة، وموجودة تحت المسؤولية التامة والوحيدة حسب شروط الاستخدام وسياسة الخصوصية في تلك المواقع (التي لا تقلل و/أو لا تضر، في اي حال، بتعليمات شروط الاستخدام الموجودة في موقع المناقصات و/أو بحقوق السلطة بحسبها).

لذلك يصرح المستخدم ويتعهد بهذا بشكل نهائي، كامل ولا يقبل الإبطال، ان السلطة لن تتحمل بأي حال وبأي شكل كان أية مسؤولية من أي نوع كان، مفصلة أو ناتجة، ويتنازل المستخدم ويكون ممنوعا من تقديم أي إدعاء و/أو أية دعوى و/أو أي طلب، من اي نوع كان، بسبب أي ضرر و/أو خسارة و/أو دفع و/أو تكاليف، من اي نوع كان، تم التسبب بها للمستخدم و/أو تحملها المستخدم، بما في ذلك عن طريق العلاقة مع الفحوى، المقالات، الدعايات و/أو المنشورات في المواقع التابعة لأطراف ثالثة (من بين ذلك، بسبب استعمال أطراف ثالثة ل cookies) و/أو بعلاقة مع مواقع يتم استعمالها لتقديم بعض الخدمات (بما في ذلك بسبب تأخير و/أو امتناع عن إتمام عملية دفع رسوم الاشتراك) . في حال تكبد المستخدم اي ضرر و/أو خسارة و/أو تحمل اي دفعة و/أو تكاليف كما ذكر، عليه التوجه بكل إدعاء و/أو دعوى بشكل مباشر، الى الأطراف الثالثة المذكورة وضدها فقط.

8.6.2 يوضح بهذا ومن أجل إزالة أي شك، أن كل تقرير، تعبير عن موقف، نصيحة، تصريح، إقتراح، معلومات، خدمات و/أو فحوى تابعة لطرف ثالث و/أو من قبله، تظهر و/أو تعرض على المستخدم في موقع المناقصات و/أو بواسطته، بأية طريقة كانت، بما في ذلك عن طريق توجيه المستخدم لمواقع تابعة لأطراف ثالثة (من بين ذلك، لغرض تنفيذ دفع رسوم الاشتراك) و/أو عن طريق عرض فحوى، مقالات، دعايات، منشورات و/أو خدمات من أي نوع كان، تكون تابعة لتلك الأطراف الثالثة و/أو من يعمل من قبلها والسلطة لا تتدخل في تكوينها، تحريرها و/أو تشغيلها. دون الانتقاص مما ذكر، يصرح المستخدم ويلتزم بأن السلطة غير مسؤولة عن تطبيقها و/أو نتائج النشاطات التي يتم تنفيذها في نطاق مواقع الإنترنت التابعة لأطراف ثالثة و/أو لمدى صحتها، كمالها، صدقها، تطبيقها و/أو نتائج الفحوى، المقالات، الدعايات والمنشورات و/أو الدعايات التي تعرض من قبل أطراف ثالثة في موقع المناقصات و/أو بواسطته و/أو كل معلومات اخرى تعرض في مواقع تابعة لأطراف ثالثة أو من قبلها و/أو الخدمات المعروضة بها، بما في ذلك استعمال هذه الجهات ل cookies، كل دخول لموقع تابع لأطراف ثالثة (بمعرفة المستخدم أو عدم معرفته) و/أو للإعلانات و/أو للمقالات و/أو للمنشورات و/أو للفحوى و/أو للمواقع و/أو للخدمات المتعلقة بها، بما في ذلك استعمال المواقع كما ذكر لغرض التسجيل و/أو لغرض دفع رسوم الاشتراك و/أو لغرض استعمال المعلومات المنشورة في هذه المواقع أو الخدمات المعروضة بها يتم على المسؤولية الوحيدة للمستخدم ولن تكون للمستخدم إدعاءات و/أو دعاوى ضد السلطة بما يتعلق بذلك.

8.6.3 من أجل إزالة الشك يصرح المستخدم ويلتزم بهذا أنه معلوم لديه بأن موقع المناقصات بما في ذلك كل معلومة وإعلان يتم إرساله بواسطته الى المستخدم، يتم وينفذ طبقاً لموافقته التامة التي أعطيت من أجل ذلك وحسب الإلتزامات المفروضة على السلطة في الأنظمة. لذلك، فإن إدارة الموقع وإرسال المعلومات والإعلانات حسب شروط الاستعمال لن يعتبر، بأي شكل من الأشكال، على أنه إرسال مواد دعائية حسب تعليمات البند 30 أ من قانون الإتصال (بيزك وخدمات) للعام 1982 (فيما يلي "قانون السبام") ولا تفرض على السلطة أي واجب و/ أو إلتزام تجاه المستخدم عن طريق علاقة مباشرة و/ أو غير مباشرة مع قانون السبام ويتنازل المستخدم بهذا بشكل نهائي، تام وغير قابل للإبطال، كما يمنع من تقديم أي إدعاء ضد السلطة و/ أو دعوى و/ أو طلب من أي نوع كان بما يتعلق بهذا الموضوع.

8.7 حماية المعلومات

تدخل السلطة وتطبق، في موقع المناقصات أجهزة معلومات وأنظمة لحماية المعلومات. مع ذلك توضح السلطة، أنها لا تلتزم، بأن تتم إدارة الخدمات في موقع المناقصات كما يجب، دون أي إزعاج و/أو أن يكون موقع المناقصات محصناً بشكل تام من دخول و/أو اختراق غير مصادق عليه إلى مخازن المعلومات التابعة للسلطة وأنه معلوم للمستخدم أن السلطة لن تتحمل المسؤولية تجاه أي ضرر و/أو خسارة، بشكل مباشر أو غير مباشر، يتم التسبب بها نتيجة لذلك.

8.8 الحق في مشاهدة المعلومات

يحق للمستخدم المشاهدة بنفسه و/أو عن طريق ممثل سمح له خطياً و/أو من قبل وصي، المعلومات التي قدمها للسلطة وكذلك أن يحتلن ويغير و/أو يصحح المعلومات المذكورة. وذلك حسب التعليمات المذكورة في قانون حماية الخصوصية. المستخدم الذي شاهد المعلومات التي تخصه ووجد أنها غير صحيحة، غير كاملة، غير واضحة أو محتلنة، يحق له التوجه بطلب لتصحيح المعلومات أو شطبها. وستقوم السلطة بإعلام المستخدم حول رفضها تلبية طلبه حسب التعليمات المفصلة لهذا الغرض في أنظمة حماية الخصوصية (شروط مشاهدة المعلومات وأنظمة الحكم في تقديم اعتراض على رفض طلب المشاهدة) للعام 1981 (فيما يلي "الأنظمة"). يحق للمستخدم أن يقدم اعتراضاً أمام محكمة الصلح بالشكل الذي يتم إقراره في الأنظمة، بسبب رفض السلطة تمكين المستخدم من مشاهدة المعلومات كما ذكر أعلاه و/ أو رفض السلطة تصحيح أو شطب معلومات حسب طلب المستخدم.

8.9 ملكية وحقوق ملكية روحية

8.9.1 كل حقوق الملكية الروحية، بما في ذلك حقوق الإنتاج، حقوق التوزيع، الأسرار التجارية وكل ملكية روحية أخرى، من بينها، كل ما يتعلق بالمعلومات والخدمات الموجودة في موقع المناقصات بما في ذلك ودون الانتقاص، رسومات، صور، خطوط، تطبيقات لبرامج، خطوط بيانية، نغمات، رقم سري للحاسوب وبرامج أخرى هي بملكية السلطة فقط أو في حال عرضها في الموقع و/أو بواسطة الموقع من قبل أطراف ثالثة- ملكية أطراف ثالثة فقط ولن يكون للمستخدم أي حق بها (فيما يلي "العناصر المحمية").

8.9.2 يمنع المستخدم من تنفيذ أي تغيير، نسخ، تصوير، ترجمة، نشر من جديد، بث، نشر، بيع، وتسويق بأي شكل من الأشكال لهذه العناصر المحمية، كلها أو جزء منها، دون موافقة السلطة، في حال إعطاء الموافقة، مسبقاً وبشكل خطي (فيما يلي «استعمالات ممنوعة»).

8.9.3 دون الانتقاص مما ذكر في البند 8.9.1 أعلاه، يوضح بهذا، أن اسم العلامة الموقع «iaa» على لفظه المختلف، والأسماء التي تمثل السلطة وخدماتها، تقع تحت الملكية الوحيدة للسلطة ولا يمكن استعمالها بشكل ممنوع.

8.10 يحق للسلطة بين الحين والآخر، تغيير تعليمات سياسة الخصوصية هذه. في كل حالة يتم فيها إجراء تغييرات جذرية في هذه السياسة بما يتعلق باستعمال المعلومات الشخصية التي سلمها المستخدم، سيتم نشر إعلان حول ذلك في الصفحة الرئيسية لموقع المناقصات فقط.

9. مسؤولية مقيدة

9.1 ستقوم السلطة بتزويد المستخدم بالخدمات كما وصف في شروط الاستخدام. في كل حالة لا تتمكن فيها السلطة من تزويد المستخدم بالخدمات المذكورة في البنود 3-4 و 7 أعلاه، لأي سبب كان، بما في ذلك بسبب عمل و/أو فشل من قبل السلطة، أو في حال طلبت السلطة تغيير و/أو إلغاء الخدمات حسب تعليمات البند 1.4 المذكورة أعلاه بشكل يمنعها من تقديم الخدمات التي التزمت بها للمستخدم حسب شروط الاستخدام، لن يكون المستخدم مستحقاً لأي تعويض و/أو دفع من أي نوع كان بسبب ما ذكر. وهو يتنازل بشكل تام وغير قابل للإبطال ويمنع من تقديم أي إدعاء و/أو دعوى، من أي نوع كان، بما يتعلق بهذا الموضوع.

في كل حالة لا تتمكن فيها السلطة من تزويد المستخدم بالخدمات المذكورة في البند 5 أعلاه، لأي سبب له علاقة مباشرة بعمل و/أو فشل إهمالي من قبل السلطة مما أدى الى منع المستخدم من المشاركة في المناقصة العلنية ذات الشأن، لذلك دون الانتقاص، في كل الحالات المذكورة في البند 9.3 أعلاه، يكون المستخدم مستحقاً لإعادة رسوم الاشتراك التي دفعها بشكل فعلي للسلطة والتي تلقتها السلطة بشكل فعلي. وذلك كتعويض تام ونهائي مقابل أي ضرر و/أو خسارة و/أو تكاليف تكبدها المستخدم بسبب عدم تزويد الخدمة ومنعه من المشاركة في المناقصة العلنية ذات الشأن. يصرح المستخدم ويتعهد بهذا، انه عدا إعادة رسوم الاشتراك كما هو مفصل أعلاه لن يكون لديه أي طلب و/أو دعوى من أي نوع كان، ضد السلطة و/أو من يمثلها بما يتعلق بعدم تزويد الخدمة.

9.2 معلوم للمستخدم، أن الخدمات وكل ما يتعلق بها، يتم تزويدها من قبل السلطة بوضعها الحالي وحسب توفرها (as is as available –). يصرح المستخدم ويلتزم بهذا، أنه هو المسؤول بشكل وحيد وتام على كل استعمال يقوم به للخدمات والمعلومات الموجودة في موقع المناقصات. وأنه معلوم لديه ان السلطة ليست مسؤولة، سواء بشكل مباشر او غير مباشر، على أي استعمال يقوم به للخدمات والمعلومات المذكورة.

9.3 دون الانتقاص من حقوق السلطة حسب البند 9.1 أعلاه، لا تتحمل السلطة و/أو من يمثلها، أي مسؤولية، مقابل ضرر و/أو خسارة، مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك الضرر المرافق، النتيجة، بالصدفة أو تعويضات عقابية، بما في ذلك تعويضات مقابل خسارة عمل وتجارة، خسارة أرباح، توقف وإزعاج للعمل، خسارة و/أو فقدان معلومات تجارية، التسبب

بضرر للسمعة وكذلك بسبب أي خسارة و/ أو ضرر مالي آخر ينبع من و/ أو له علاقة: 1) قدرة المستخدم على الحصول على الفائدة من استعمال موقع المناقصات وملائمة الخدمات لاحتياجات المستخدم 2) ظروف ليست تحت سلطة السلطة أو ان السلطة لا يمكنها توقعها 3) استعمال أو اعتماد على معلومات وفحوى تنشر في الموقع، بما في ذلك من قبل أطراف ثالثة. 4) كل عمل و/ أو فشل يتم تنفيذه بواسطة معلومات أو بواسطة التفاصيل التي سلمها المستخدم لأطراف ثالثة. 5) إزعاج، توفر وصلاحيّة موقع المناقصات و/ أو الخدمات النابعة من تشويش أو فشل في شبكة الإنترنت أو شبكة الهاتف و/ أو ازدحام في نقل البريد الإلكتروني. 6) ضرر أو خسارة تم التسبب بها بسبب خطأ، غلط، عدم دقة وما شابه في فحوى المعلومات التي سلمها المستخدم الى موقع المناقصات 7) دون الانتقاص مما ذكر أعلاه، كل ضرر أو خسارة ليس بإمكان السلطة توقعها و/ أو منعها بوسائل معقولة.

9.4 من أجل إزالة الشك يوضح بهذا، ان السلطة لن تتحمل مسؤولية عدم التلاؤم، عدم توفر المعلومات، عدم مصداقية المعلومات، خلل في حثنة المعلومات في مخازن المعلومات للأطراف الثالثة التي تم تسليمها المعلومات، اقتحام و/ أو تشويش في الحواسيب و/ أو في مخزن المعلومات التابع للسلطة و/ أو لأطراف ثالثة كما ذكر وكذلك نقل و/ أو استعمال المعلومات بعد تحويلها لطرف ثالث كما ذكر. والمستخدم يعني بهذا السلطة مقابل أي ضرر، خسارة أو فقدان، من أي نوع كان، بما يتعلق بهذا الموضوع.

9.5 كما يصرح المستخدم ويلتزم بهذا، أنه المسؤول بشكل وحيد أمام السلطة، أو من يمثلها وكذلك تجاه أطراف ثالثة، عن أي ضرر و/ أو خسارة يتم التسبب بها نتيجة عمل و/ أو فشل من قبل المستخدم و/ أو في أعقاب استعمال موقع المناقصات من قبله و/ أو الخدمات، بما في ذلك ودون الانتقاص، نتيجة معلومات خاطئة قام المستخدم بتسليمها لموقع المناقصات و/ أو في المواقع المرتبطة معه. وهو يلتزم ان يقوم بدفع وتعويض السلطة، حالاً مع طلبها الأول، مقابل أي طلب و/ أو دعوى، بما في ذلك، نتيجة قرار محكمة، تسوية، إجراء، بما في ذلك المحكمة وتكاليف المستشار القضائي، لكل طرف ثالث ينبع من عمل و/ أو فشل من قبل المستخدم كما ذكر.

10. متفرقات

10.1 المحكمة في لواء تل ابيب – يافا، هي صاحبة صلاحيات الحكم الوحيدة للبت في أي خلاف بين السلطة والمستخدم بما يتعلق بشروط الاستخدام.

10.2 تسري قوانين دولة إسرائيل على شروط الاستخدام التي تفسر حسب هذه القوانين وتتغلب على كل قواعد الحكم أمام قضاء أجنبي.

أصادق على أنني قرأت شروط الاستخدام بما في ذلك شروط سياسة الخصوصية، فهمتها وأوافق عليها وألتزم بالعمل بموجبها وواع لأن مسؤوليتي ومسؤولية السلطة تخضع للشروط المذكورة.